علامات الاعراب في الجملة العربية معناها ودلالتها

م.م. أحمد أنور محمد

وزارة التربية العراقية/ المديرية العامة لتربية نينوى

(قدم للنشر في ٢٠١٩/٥/٥ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/٦/١١)

ملخص البحث:

تميزت اللغة العربية منذ نشأتها بظاهرة الإعراب ، وزادت أهميتها منذ اختلاط الألسن وظهور اللحن . وقد عمل النحاة واللغويون على توثيقها ووضع القوانين لتفسيرها والحفاظ عليها واستخدامها على مر العصور . يتناول البحث دراسة ظاهرة الاعراب تاريخياً ، ويقدم آراء النحاة القدماء والمحدثين ومذاهبهم في معانيها ودلالتها . واقتضى العمل بتقسيم البحث على تمهيد ومحورين ، تضمن التمهيد معنى الإعراب لغة واصطلاحاً وتاريخ ظاهرة الإعراب ، وأهم المؤلفات النحوية التي اثرت في تفسير هذه الظاهرة فيما بعد ، وذكرنا أهم الأسباب التي أدت إلى غزارة التأليف النحوي وتعدد آراء النحاة في تفسير الإعراب ، وتضمن المحور الأول الإعراب والمعرب وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية كما أقرها النحاة ، وتضمن المحور الثاني اتجاهات أُخر قديمة وحديثة في تفسير ظاهرة الإعراب خالفت المعنى التقليدي للإعراب الذي بني عليه الدرس النحوي فضلا عن المقدمة والخاتمة التي ذكرنا فيها اهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات في هذا البحث.

Signs of Expression in the Arabic Sentence Meaning and Significance

Abstract:

Arabic has been characterized by the phenomenon of expression , and has increased its importance since the mixing of tongues and the appearance of error. The linguists have worked on documenting them and developing laws for their interpretation, preservation and use throughout the ages. The research deals with the study of the phenomenon of historical expression , and presents the views of ancient linguists and modernists and their doctrines in their meanings and significance. It required the division of the research into a two . The preamble included the meaning of expression language and terminology and the history of the phenomenon of declensions, and the most important linguistic works that influenced the interpretation of this phenomenon later, and reminded us of the most important reasons that led to the abundance of grammatical authorship and the multiplicity of opinions of the grammarians in the interpretation of expressions, and included the first axis expression and meanings and signs of expression original and subsidiary as approved by the linguists , And the second axis included other old and modern trends in the interpretation of the phenomenon of expression contrary to the traditional meaning of the expression on which the grammar lesson was built, as well as the introduction and conclusion in which we mentioned the most important findings and recommendations in this research.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد :

فإنَّ الإعراب أهم ما يميز لغتنا العربية، وهو الدافع الأول في ظهور علم النحو لتقويم اللسان والابتعاد عن اللحن والخطأ . وقد بذل اللغويون والنحويون جهداً كبيراً في بيان هذا الأمر لأهميته في الحفاظ على العربية كما أرادها الله سبحانه لغة القرآن .

وكان الداعي لاختيار هذا الموضوع ما نجده في مناهج قواعد اللغة العربية التي تكاد تخلو من الإشارة أو التلميح لأهمية علامات الإعراب ومعانيها ، فقد تميزت مناهج قواعد اللغة العربية باتباع المنهج الوصفي في عرض الابواب النحوية، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن القاعدة النحوية في موضوع الفاعل قولهم :(يرفع الفاعل وعلامة رفعه الضمة) وفي المفعول به قولهم:(ينصب المفعول به وعلامة نصبه الفتحة) . والأمر الآخر أنَّ طلبة المراحل المختلفة مع غزارة المادة العلمية ، نجدهم يسألون عن علامات الإعراب كالضمة والفتحة والكسرة ودلالتها وسبب ظهورها على أواخر الكلمة دون غيرها . مما استدعى متابعتي لهذا الموضوع واختياره للبحث والدراسة آملاً في أن ينال اهتمام السادة المعنيين بالمناهج الدراسية خدمة لأبنائنا الطلبة ولبلدنا الحبيب .

يتناول هذا البحث قدم ظاهرة الإعراب ويتعرض إلى علامات الإعراب وتطورها التاريخي ويبين دور النحاة –رحمهم الله– في حد الاعراب وتفسيرهم لعلاماته ودلالتها، وكانت منهجية الدراسة وصفية استقرائية . واقتضى العمل بتقسيمه على تمهيد ومحورين . تناولنا في التمهيد معنى الإعراب لغة واصطلاحاً وتاريخ ظاهرة الاعراب ، وأهم المؤلفات النحوية التي اثرت في تفسير هذه الظاهرة فيما بعد ، وذكرنا أهم الأسباب التي أدت إلى غزارة التأليف النحوي وتعدد آراء النحاة في تفسير الاعراب ، وأما المحور الأول فكشف معنى الإعراب والمعرب وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية كما قررها النحاة ، وأما المحور الثاني فتناول اتجاهات أخر قديمة وحديثة في تفسير ظاهرة الاعراب ، فضلا عن المقدمة والخاتمة التي ذكرنا فيها اهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات في هذا البحث .

والله من وراء القصد

التمهيد

كانت العربية اللغة السائدة في موطن العرب الجزيرة العربية ، وكان العرب يتباهون بلغتهم ويقيمون لها المحافل والأسواق؛ لينشدوا أشعارهم وينشروا صنعتهم بين الناس ، حيث كانت مكة البلد الأمين الذي يأتي اليه الناس من كل حدب وصوب ، ومما زاد لغتهم تشريفاً وتعظيماً نزول القرآن على حرف واحد، وهو لغة العرب قال تعالى:﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾[١] ، وكان من بوادر انتشار الإسلام الى الأمصار اختلاط الألسن وظهور اللحن . وكان أول لحن هو اللحن في الإعراب .

واللحن لغة:((لحن: قَالَ اللَّيْث: اللَّحْنُ مَا تَلْحَنُ إِلَيْهِ بلسانك أَي تَميلُ إِلَيْهِ بِقَوْلك))[٢] ، ويقول ابن فارس:((لَحَنَ: اللَّامُ وَالْحَاءُ وَالنُّونُ لَهُ بِنَاءَانِ يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى إِمَالَةِ شَيْءٍ مِنْ جِهَتِهِ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَى الْفِطْنَةِ وَالذَّكَاءِ. فَأَمَّا اللَّحْنُ بِسُكُونِ الْحَاءِ فَإِمَالَةُ الْكَلَامِ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ. يُقَالُ لَحَنَ لَحْنًا. وَهَذَا عِنْدَنَا مِنَ الْكَلَامِ الْمُوَلَّدِ، لِأَنَّ اللَّحْنَ مُحْدَثٌ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا بِطِبَاعِهِمُ السَّلِيمَةِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: هُوَ طَيِّبُ اللَّحْنِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِالْأَلْحَانِ; وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ كَذَلِكَ أَزَالَ الشَّيْءَ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ فِي تَرَنُّمِهِ))[٣], وقد بدأ ظهور اللحن في الاعراب منذ عهد الرسول (ﷺ) وخلفائه الراشدين ، قال أبو الطيب:((واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم الإعراب))[٤]، واستدل ابن جني على ذلك بقوله:((رووا أن النبي سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال: أرشِدوا أخاكم فإنه قد ضَل، ورووا أيضا أن أحد وُلاة عُمَر رضى الله تعالى عنه كتب إليه كتاباً لحن فيه فكتب إليه عُمَر: أن قنع كاتبك سوطا، ورُوِي من حديث على رضى الله عنه مع الأعرابيّ الذي أقرأه المقرئ (أَن اللَّهَ برِئٌ مِنَ المشركينَ ورسولِهِ) حتى قال الأعرابيّ: برئتُ من رسول الله فأنكر ذلك عليّ عليه السلام))[٥]، ويبدو أن اللحن أخذ في التفشّي والانتشار وقد نقل الزجاجي روايات كثيرة في ظهور اللحن وكانت جلها إعرابية[٦] ، فالملاحظ أنَّ الخطأ في الإعراب ينحرف باللغة عن مقاصدها ويحرف الكلم عن موضعه ، وذلك يتعارض مع قصد الشريعة ومعنى النص ، فعظم عند الناس انتشار اللحن وشدته . فأقبل الناس على وضع علم يجمع أبواب النحو وأصوله ، قال أبو سعيد السيرافي:((اختلف الناس في أول من رسم النحو فقال قائلون أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون نصر بن عاصم الدؤلي ويقال الليثي، وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي))[٧]، وقد اشتهر أبو الأسود بما نقل من الروايات في وضع النحو ((أول من

أرسل في النحو كلاما أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٧هـ. وقيل: إن علي بن أبي طالب ألقى على أبي الأسود شيئاً من أصول هذا النحو, ثم قال له: "انح هذا النحو" فسمي الفن نحواً))[٨]، وأخذ أبو الاسود بوضع العلامات التي تصحح الإعراب وذلك بنقط القرآن؛ ((للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين، وهو ما أجمعوا عليه قديماً ولم يشك فيه حديثاً أحد))[٩] .

فقد تكوّن النحو ونشأ على يد أبي الأسود وتلاميذه، وقد قيل عن هذا الطور وهو ما عدوه الطبقة الأولى من علماء البصرة ((ويغلب على الظن أن ما تكوّن من نحو هذه الطبقة ، كان شبه الرواية للمسموع ، فلم تنبت بينهم فكرة القياس، ولم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطاء إلى إحداث ثغرةَ خلافٍ بينهم ؛ لقرب عهد القوم بسلامة السليقة، كذلك لم تقو حركة التصنيف بينهم فلم يؤثر عنهم إلا بعض نتف في مواطن متفرقة من الفن لم تبلغ حد الكتب المنظمة إذ كان جل اعتمادهم على حفظهم في صدورِهم ورواياتهم بلسانهم))[١٠] .

أما الطبقة الثانية فقد كثر عدد النحاة وأُعمِل القياس على المسموع من كلام العرب ((فقد كانت أوفر منها حظاً في هذا الشأن، إذ وطأت لها سبيله فازدادت المباحث لديها، وأضافت كثيراً من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينها، فجدت في تتبع النصوص واستخراج الضوابط ما هيأ لها وقتها، واستطاعت التصنيف فدونت فيه بعض كتب مفيدة. وكان من المشار إليهم فيها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي))[١١] .

وفي العصر الأموي تواترت الروايات عن حوادث النحاة مع الشعراء الذين خرجوا عن المسموع من كلام العرب والقياس عليها قياساً دقيقاً بحيث لا يصح الخروج عليها ، يروى أن الفرزدق أنشد هذه القصيدة لعبد الله بن إسحاق، فلما بلغ البيت :

وعَضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يَدَعْ من المال إلا مُسحَتاً أو مُجلَّفُ

قال له عبد الله: ((علام رفعت "أو مجلف" فقال الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك! علينا أن نقول: وعليكم أن تتأولوا))[١٢]، والشاهد رفع مجلفُ وكان حقها النصب على العطف ، وهذا البيت مثلٌ على التأويل، إذ ذهب النحاة إلى صحته وحمله على الْمَعْنى، فرفع لِأَن مَعْنَاهُ بَقِي من المَال مسحت أَو مجلف والمسحت المهلك والمجلف المستأصل[١٣] .

وقد حدد النحاة عصور الفصاحة والأخذ عنها، قال ابو نصر الفارابي:((كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانةً عمَّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس،

وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيل، وبعض كنانة، وبعض الطائِيِّينَ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم))[١٤] . أما الشعر فكان النحاةُ يختارونه بجذر ولا يعتمدون إلا ما ثبت صحتهُ ونسبته إلى قائله، وفصاحته، وراويه، والوثوق فيه، لذلك اشتدت عنايتهم بالشعر، وهي أشعار الجاهلية، كأمرئ القيس وزهير والأعشى. والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كحسان ولبيد، والإسلاميين وهم الذين نشأوا في صدر الإسلام، كالفرزدق وذي الرمة ، أما المولَّدون أو المُحْدَثُون ومن طبقتهم بشار بن برد المتوفى سنة (١٦٧ه) ، وأبي نواس المتوفى سنة (١٩٨ه) ، فلا يحتجُّ بشيء من أشعارهم في فصاحة لغة العرب[١٥] . ولذلك نرى النحاة قد أولوا قول الفرزدق؛ لأنه من عصور الاحتجاج .

إن نقطة التحول في تاريخ النحو العربي هي الطبقة الخامسة التي عدَّها المؤرخون طور النشوء والنمو ؛ لأنها تكونت:((على يد الإمامين الخليل ومن معه من البصريين، والرؤاسي ومن معه من الكوفيين بكل من البلدين مدرسة خاصة لها علم تنحاز إليه كل فرقة، وتتابعت الطبقات المتعاصرة من كلا البلدين))[١٦] ، والخليل بن أحمد الفراهيدي مؤلف كتاب العين ، الذي جمع فيه لغة العرب وعليه بنيت المعجمية العربية فيما بعد .

ولا نكاد نصل الى الطبقة السادسة وعلى رأسها سيبويه (١٨٠ه) ، حتى نجد الحدث الأبرز وهو الكتاب الذي وضعه سيبويه والذي يعد الأثر الأول والأقدم الذي وصلنا، وفيه أبواب النحو والصرف على نحو رائع من التأليف والترتيب . اشتهر كتاب سيبويه جيلاً بعد جيل ، قال ابو عثمان المازني:((من أراد أن يؤلف كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ)) وما زال كتاب سيبويه مصدر النحو لمن جاء بعده .

يُعدّ كتاب سيبويه المصدر الأول المنهجي في اللغة العربية، وتأليفه في القرن الثاني من الهجرة، اذ يحتوي على قواعد اللغة العربية وقد أطلقوا عليه اسم: "قرآن النحو"، وقد أجمع علماء اللغة أن سيبويه كان أمينا في النقل عن شيوخه وهو الذي جمع فيه آراءهم وتصنيفاتهم في اللغة والنحو[١٧] ، كان منهج كتاب سيبويه اقرب الى الجمع والتوثيق منه الى التنسيق والترتيب ، ويظهر ذلك جلياً من أبوابه المنتظمة ، فقد أشار سيبويه إلى الإعراب كونه أثراً لعامل في (هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية)[١٨] ، وقد أصل سيبويه نظرية العامل في كتابه ، ومثال ذلك قوله:((هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ

فاعلٍ ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخَر، وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول. .))[١٩] ، إن أبوب النحو في كتاب سيبويه جاءت على نحو جامع ومنهج وصفي ولم تستقل في أبواب مميزة .

أما المصدر الثاني من مصادر النحو ، فهو كتاب (المقتضب) لأبي العباس المبرد(٢٨٥ه) .

يعد المبرد آخر أئمة المدرسة البصرية ، وكتابه المصدر الثاني في النحو البصري، وقد ألفه في آخر حياته فهو خلاصة علمه وتفكيره[٢٠] ، وقد بسط المبرد مسائل النحو بصورة واضحة وأبواب ومسائل ميسرة على ما نراه في كتاب سيبويه[٢١] . فقد ابتدأ المبرد كتابه ببيان المعرب والمبني وذكر علامات الإعراب في حالات المفرد والمثنى والجمع بصورة واضحة ومفصلة[٢٢] ، كما تفرد بتفسير بعض العوامل وذلك كقوله في باب المسند والسند اليه :((فَأَما رفع الْمُبْتَدَأ فبالابتداء وَمعنى الِابْتِدَاء التَّنبيه والتعرية عَن العوامل غَيره وَهُوَ أول الْكَلَام))[٢٣] .

أما المصدر الثالث من حيث أهميته وقدمه هو كتاب(أصول النحو) لأبي بكر ابن السراج (ت٣١٠ه) تلميذ المبرد، لقد جمع ابن السراج في كتابه أصول العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب[٢٤] ، والقارئ لهذا الكتاب يجد مدى التطور في التفكير والتأليف النحوي، فبدأ بمرفوعات الأسماء ثم المنصوبات فالمجرورات ، وانتقل بعد ذلك إلى التوابع ثم ذكر نواصب الأفعال وجوازمها ، ومن الباحثين من يعد كتاب الأصول بداية مرحلة في تطور العلة المتأثرة بالعقل والمنطق ، ويبدو ذلك من تفريعه العلل وحديثه عن العلة وعلة العلة[٢٥] ، والحقيقة أن هذه صفة كتاب المقتضب قبل كتاب أصول النحو ، إن هذه المؤلفات تعدُّ أصولاً في النحو ومصدراً لمن جاء بعد ذلك من النحاة ، إلا أن كتاب سيبويه أكثر شهرةً واتباعاً . وقد اعتمدت هذه المؤلفات في المنهج والمضمون على أدلة النحو العربي .

أدلة النحو النقلية :

يعتمدُ المنهجُ العام في تقويةِ حكمٍ من الأحكامِ النّحوية، أو الاستدلالِ على صحةِ مذهبٍ من المذاهبِ على ذكرِ الاصول النحوية وأدلته والتي تشمل :

١- السماع :((الكلامُ العربي الفصيح، المنقولُ بالنقلِ الصحيح، الخارجُ عن حدّ القلةِ إلى حدّ الكثرة))[٢٦]، ويُعدُّ السماعُ مصدراً مهماً، فهو الأصلُ الأوّلُ من أصولِ النّحو العربي، ويعرفُه السيوطي بأَنّه ((ما ثبتَ في كلامِ من يوثقُ بفصاحتِهِ، فشملَ كلامَ الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلامَ نبيه –صلى الله عليه وسلم– وكلامَ

العربِ قبلَ بعثِته وفي زمنِه وبعده إلى أنْ فسَدتِ الألسنةُ بكثرةِ المولدينَ نَظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ))[٢٧]، وكانَ أهلُ البصرةِ يتحرونَ الدّقةَ فيما ينقلونَهُ من شواهدَ مسموعةٍ عن العربِ، فلا ينقلونَ إلاَّ ممن يثقونَ بروايتهم، كما ابتعدوا عن كلِّ شاهدٍ منحولٍ، أو مخالفٍ لقواعدِهم، وخالفهم الكوفيونَ فتوسعوا في ذلك[٢٨]،وأركانُ السماع: القرآن الكريم وقراءاته، والحديثُ الشريف، وكلامُ العرب نظماً ونثراً كالشعرِ والمثلِ.

٢- القياس :وهو:((حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلّةٍ، وإجراءُ حكمِ الأصلِ على الفرعِ , وقيلَ: هو إلحاقُ الفرعِ بالأصلِ بجامعٍ , وقيلَ: هو اعتبارُ الشيءِ بالشيءِ بجامعٍ))[٢٩] , فللقياس أربعةُ أركانٍ: الأصلُ، والفرعُ، والعلّةُ، والحكمُ[٣٠] ، وقد اعتمدَ النّحاةُ في بدايةِ الوضعِ لقواعدِ اللغةِ على الاستقراءِ من أفواهِ العربِ الفصحاء، وكانَ((من أبرزِ نتائجِ توقفِ الاستشهادِ باللغةِ عند عصرٍ معين، توقفُ الاستقراءِ اللغويِ لتلك اللغة فيما تبع ذلك من العصورِ، مما دفعَ النّحاةَ بعدَ ذلك إلى القياسِ على تلك القواعدِ التي استخرجها النّحاة الأوائلُ دون أن يكونَ لهم الحقُّ في الخروجِ عليها ومخالفتها))[٣١]، واخذَ القياسُ يتحكمُ في تفكيرِ النّحاة ويسيطرُ على منهجهم في الدراسات اللغوية والنّحوية؛ إذ يقولُ أبو البركات بن الأنباري:((اعلم أنّ إنكارَ القياس في النّحو لا يتحققُ؛ لأنَّ النّحو كلّه قياس))[٣٢] .

٣- الإجماع :هو ((إجماع نُحاة البلدين البصرة والكوفة))[٣٣]، وعدّه ابن جني حجة إذا لم يخالف السماع أو القياس بقوله:((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألاّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص))[٣٤] .

٤- استصحاب الحال : وهو((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[٣٥] ، ويقول أبو البركات ابن الأنباري :((اعلم ان استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، والمراد به استصحاب حال الأصل في الاسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ، ووجد في الأفعال ما يوجب الإعراب))[٣٦]، وهو يشير بذلك الى العلة ، أي وجود علة موجبة لتغيير الأصل ومثال ذلك إعراب الفعل المضارع لمضارعته الأسماء .

وقد نالت ظاهرة الإعراب مزيداً من الاهتمام بعد ذلك وكانت العماد والمحور الذي تدور حوله المؤلفات النحوية التي لم تخرج عن حد النحو ، كونه ما يطرأ على أواخر الكلم أثناء التركيب ، وقد تشعبت وتفرعت الدراسات النحوية لأسباب ومؤثرات يمكن إجمالها بالآتي :

١- إن سبب انتشار الدراسات النحوية وتشعبها له علاقة وثيقة بدواعي نشأة النحو كضرورة لغوية واجتماعية ودينية، وهو ما ذهب إليه الأستاذ محمد خير الحلواني بأن اختلاط العرب والعجم أثر في العربية مما أدّى الى اتساع الهوة بين العربية الفصيحة والعربية المحكية ، وهو ما دفع النحاة للحفاظ على اللغة العربية ؛ لأنها لغة العقيدة الإسلامية التي تفهم بها الشريعة واصول الدين[٣٧] .

ويرى الأستاذ شوقي ضيف أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازاً شديداً، وان رقيّ العقل العربي أدّى إلى رصد الظواهر اللغوية ، وسجل القواعد والأصول التي يطّرد فيها القياس والقوانين الجامعة[٣٨] .

٢- خروج البحث النحوي من البصرة والكوفة وازدهاره في مناطق أخرى أدّى إلى تعدد المدارس النحوية ومنها المدرسة البغدادية ، وأشهر نحاتها ابن كيسان (٢٩٩ه) والزجاجي (٣٣٧ه)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧ه)، والمدرسة الأندلسية وأشهر نحاتها الأعلم الشنتمري (٤٧٦ه) ، وابن السيد البطليوسي (٥٢١ه) ، وابن مالك (٦٧٢ه) ، وأبو حيّان الأندلسي (٧٤٥ه) ، والمدرسة المصرية وأشهر نحاتها ابن بابشاذ (٤٦٩ه) ، وابن هشام الأنصاري (٧٦١ه) [٣٩] .

٣- محاولة التوفيق بين آراء نحاة البلدين البصرة والكوفة في مؤلفات نحاة البلدان الناشئة مما أدى إلى كثرة الأدلة والعلل التي تقوي آراء النحوي وتدعم توجهه . فقد ألف الزجاجي كتابه المشهور (الإيضاح في علل النحو) لبيان الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة، ومثال ذلك (باب علة امتناع الأسماء من الجزم ، وباب ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض)[٤٠]، وقد بين أبو البركات الأنباري منهجه في تأليف كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) بقوله:((وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت في النصرة على ما أذهب اليه من مذهب اهل الكوفة والبصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والخلاف))[٤١]، وقد تعددت المؤلفات في هذا الشأن ومنها (مسائل

خلافية في النحو)لأبي البقاء العكبري و (الاقتراح في علم أصول النحو) لجلال الدين السيوطي وغيرهم .

٤- كان هدف النحاة من التأليف في المراحل الأولى جمع المسموع من كلام العرب الموثوق بفصاحتهم ومن ثم محاولة تفسير الظواهر النحوية كالإعراب، أما فيما بعد فقد أخذت المؤلفات النحوية اتجاهين: الأول الاتجاه التعليمي وهو كثير، ومثال ذلك كتاب الجمل في النحو للزجاجي، واللمع لابن جني، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام . والاتجاه الثاني الاتجاه الفقهي والفلسفي الذي بحث في أصول اللغة العربية ووظائف الظواهر النحوية ، ومثال ذلك الخصائص لابن جني ، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ، وأسرار العربية لابن الانباري .

٥- كثرة الشروح لما اشتهر من كتب النحو التي أدت الى غزارة المادة النحوية من نقل وتعليق وتعليل وترجيح تبعاً لشخصية النحوي ورغبته في التعليل والتفصيل لآراء من سبقه من النحاة ، ومن اشهرها الكتاب لسيبويه ، فقد تناوله كثير من العلماء بالشرح والتحليل[٤٢]، ومن أهم شروحه شرح السيرافي ، وشرح الرماني، وشرح أبي علي الفارسي ، وشرح الأعلم الشنتمري، وشرح ابن خروف الإشبيلي ، وشرح أبي حيان الأندلسي ، ومثله كتاب الجمل في النحو للزجاجي الذي تناوله النحاة بالشرح والتحليل فقد بلغ عدد شروح الجمل (٤١) شرحاً[٤٣] . فضلاً عن ذلك شروح اللمع لابن جني وشروح المفصل للزمخشري وشروح الفية ابن مالك وغيرها .

٦- إن استقرار مسائل النحو وأدلته في مرحلة النشأة والتدوين أدى إلى اتجاه النحاة إلى إعمال القياس والتعليل فيما بعد، لذلك نجد كثرة المؤلفات التي تناولت العلة النحوية نقلها وجمعها وإضافتها، ومثالها علل النحو لابن الوراق، واللباب في علل البناء والاعراب لابي البقاء العكبري.

أما في العصر الحديث فقد نالت ظاهرة الإعراب الاهتمام عينه ، فكانت مصدراً واسعاً للبحث والتعليق والتحقيق . فقد أُثيرت الآراء التي اعترض فيها قسم من النحاة على تفسير ظاهرة الإعراب ، بأنه أثر لعامل ، أو المعاني النحوية لعلامات الإعراب , واشتهر رأي قطرب(٢٠٦ه) بأن تحريك أواخر الكلمات إنما هو استحسان للتخلص من التسكين[٤٤] ، ورأي ابن مضاء

القرطبي(٥٩٢ه) بأن العامل في الإعراب هو المتكلم نفسه لا لشيء آخر[٤٥] ، وقد وجد قسم من الباحثين المحدثين أن النحو لا يقتصر على الإعراب فحسب، وإنما علم التركيب والتأليف للكلمات ومعانيها[٤٦] . ودعا قسم آخر الى تيسير النحو من خلال إلغاء ظاهرة الإعراب وتسكين أواخر الكلم ، بحجة انتشار العامية وصعوبة الإعراب ، والحداثة في فهم اللغة وطلاقة اللسان ، كقاسم امين ، وسلامة موسى[٤٧] . هذه الأسباب أدّت الى ظهور تيارات جديدة ومستحدثة تبناها لغويون في فهم ظاهرة الاعراب فهماً جديداً ، يخرج بالدارسين مما وصفه النحاة بأن الاعراب أثراً لعامل ، واعتمدوا معاني حركات الاعراب أساسا في التفسير ومنهم ابراهيم انيس ، وابراهيم مصطفى ، ومهدي المخزومي ، وتمام حسان .

- **المحور الأول -**

الإعراب والمعرب وعلامات الإعراب وتفسيرها

الاعراب لغـــةً :

ومما جاء في المعاجم العربية في مادة عرب ومعناها اللغوي يقول ابن فارس في مادة (عَرَبَ):((الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا الْإِبَانَةُ وَالْإِفْصَاحُ، وَالْآخَرُ النَّشَاطُ وَطِيبُ النَّفْسِ، وَالثَّالِثُ فَسَادٌ فِي جِسْمٍ أَوْ عُضْوٍ. فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ، إِذَا بَيَّنَ وَأَوْضَحَ))[٤٨] . وجاء عن الازهري قوله :((الْإِعْرَاب والتعريب مَعْنَاهُمَا وَاحِد، وَهُوَ الْإِبَانَة. يُقَال: أعرب عَنهُ لسانُه وعَرَّب أَي أبان وأفصح. ويُقَال: أعربْ عَمَّا فِي ضميرك أَي أبِنْ. وَمن هَذَا يُقَال للرجل إِذا أفْصح فِي الْكَلَام: قد أَعْرب))[٤٩] . وَنقل الجوهري لغتين عن الأَزهري بالتشديد (عَرَّبَ) ، وعَن ابْن قُتَيْبَةَ بِالتَّخْفِيفِ (عَرَبَ) ورجح القولين بقوله:((وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ لُغَتَانِ مُتَسَاوِيَتَانِ، بِمَعْنَى الإِبانة والإِيضاح))[٥٠] .

الإعراب اصطلاحاً :

الإعراب في الاصطلاح له معنيان او تعريفان الأول:((هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا))[٥١]، وحده ابن هشام بقوله:((أثر ظَاهر أَو مُقَدّر يجلبه الْعَامِل فِي آخر الِاسْم المتمكن وَالْفِعْل الْمُضَارع))[٥٢]، أما التعريف الثاني الذي أضافه النحاة ، أشار إلى أن الإعراب:((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[٥٣]، وقال الجرجاني (٤٧١هـ) أنَّ ((حقيقة الإعراب إيضاح المعاني))[٥٤] ، وسنتناول اختلاف النحاة في الاصطلاح على معنى الإعراب وحدّه وفائدته في مبحث قائم برأسه بشيء من التفصيل للوقوف على آراء النحاة قديماً وحديثاً في هذا المحور .

المعرب من الاسماء والافعال :

أشار النحاة إلى أن الإعراب وأثره في آخر الكلمة دليل على تمكن المعاني واختلافها في الكلمات المركبة تركيباً نحويا ، إذ أطلقوا على هذه الأسماء (الأسماء المتمكنة) ، ولاحظوا أنَّ هذا التغيير يلحق أواخر ما أصله البناء من الأفعال ، إذ يقتصر الإعراب على الأفعال المضارعة وعللوا ذلك لمشابهتها الأسماء من وجوه عديدة . فالمعرب ((هو ما في آخره إحدى الحركات، أو إحدى الحروف، لفظًا أو تقديرًا بواسطة العامل، صورة أو معنى))[٥٥] .

وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله:((وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون))[٥٦] ، فالاسم المتمكن هو ما دخلت عليه علامات الإعراب والتنوين وتتغير هذه العلامات بتغير موقع الاسم من الجملة ، وأطلق النحاة على التنوين تنوين التمكن وجعلوه مما يميز الأسماء عن غيرها وحده ((هو الذي يدل على تمكن مدخوله في الاسمية ، كزيدٍ))[٥٧]، وقد صنف النحاة في كتبهم ومؤلفاتهم الأسماء المتمكنة ، وأولها الاسم المتصرف السالم غير المعتل فتلحقه الحركات مع التنوين نحو: هذا مسلمٌ ورأيت مسلمًا, ومررت بمسلمٍ ، والنوع الثاني الأسماء المعتلة التي تقدر عليها الحركات كفتا ورحى, والنوع الثالث ما لا ينصرف من الأسماء ويمتنع عن التنوين وينصب ويجر بالفتحة , نحو: أحمر[٥٨]، والنوع الرابع من المعرب الفعل المضارع الذي تتغير حركته باختلاف العوامل الداخلة عليه، وأصل الأفعال البناء وأعرب الفعل المضارع لشبهه بأسماء الفاعل بزيادة حرف في أوله، يقول أبو علي الفارسي:((فالمعرب منها بالحركات الظاهرة هي الافعال المضارعة وهي التي تلحق أوائلها زيادة من إحدى هذه الزيادات الأربع : وهي الهمزة والنون والتاء والياء))[٥٩] . وبين الصيمري وهو من نحاة القرن الرابع الهجري أن الأفعال المضارعة أُعربت لشبهها بالاسم من وجوه، فالأفعال تأتي بمعنى الاسم فقولنا: يقوم بمعنى قائم، وكذلك دخول لام الابتداء في خبر إن كقولنا: إنَّ زيداً ليقوم، واختصاصه بالحروف التي تغير معناه كقولنا: يقوم في الحال، وسيقوم للاستقبال[٦٠] .ونرى أن القاعدة النحوية للإعراب بوصفها تغيراً يلحق المعرب بتعاقب العوامل يكفي لتوحيد المنهج في تفسير ظاهرة الإعراب ، وهو المستعمل من لغة العرب ولا حاجة لعلة الشبه.

علامات الإعراب :

مما ينسب إلى أبي الاسود الدؤلي وضعه لعلامات الإعراب بالرموز والنقط على أواخر الكلمات للدلالة على حالة الرفع والنصب والجر وكذلك التنوين . وقد عدد سيبويه ثمانية حالات تظهر على أواخر الكلمات في البناء والإعراب وذلك قوله:((هذا

باب مجارى أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب والجرِّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. . . فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارِعة))[٦١]، وقد تابع النحاة فيما بعد هذا المنهج وعدوا هذا الحصر لعلامات الاعراب واحداً لا خلاف في عدده أو وصفه[٦٢]، وللإعراب علامات تدل عليه أصلية وفرعية فالعلامات الاصلية: (الضمة) علامة رفع الأسماء كالمبتدأ والفاعل، (والفتحة) علامة نصب الأسماء كالمفعول به وخبر كان ، (والكسرة) علامة جر الأسماء كالأسماء المجرورة بحرف والمضاف اليه ، أما الفعل المضارع فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون او الوقف . لقد عدَّ النحاة الإعراب تغييراً، وهو ما يلحق آخر الكلمة المركبة نحوياً في الجملة العربية ، ومن هنا جعلوا التغيير الذي يلحق الأسماء في التثنية والجمع إعراباً وهو ما يعرف بالعلامات الفرعية، ففي التثنية يرفع الاسم بالألف وينصب ويجر بالياء ، وفي الجمع الذي على حد التثنية يرفع الاسم بالواو وينصب ويجر بالياء ، أما الفعل المضارع في حال اتصاله بواو الجماعة ، والف الاثنين ، وياء المخاطبة فيرفع بثبوت النون وينصب ويجزم بحذف النون . وما يخرج عن هذه القاعدة في الأسماء جمع المؤنث ، اذ يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ، والاسم الممنوع من الصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ، والأسماء الخمسة فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء[٦٣] .

إشكالية الإعراب اصطلاحاً :

كان الإعراب ولا يزال المحور الرئيس للدراسات النحوية منذ نشأتها ، وقد مر البحث النحوي كباقي العلوم بمراحل التطور التاريخي عبر العصور. من أجل ذلك يجب دراسة اللغة دراسة تاريخية متأنية واعطاء كلَّ ذي حقٍ حقَه ، والبحث في الأسباب والنتائج التي مرت بها دراسة الاعراب منذ البداية وصولاً الى العصر الحديث، إذ نجد آراء مختلفة تميل إلى النقد والتجديد تارة ، وآراء تدعو الى التمسك بالقديم تارة أُخرى . ومما اصطلح عليه في كتب النحاة فإن للإعراب تعريفين او قاعدتين وكما يأتي :

أولاً: الإعراب أثرٌ لفظي يجلبه العامل :

يُعدُّ كتاب سيبويه أول وأقدم كتاب نحوي أُثبتت فيه القواعد النحوية من استقراء كلام العرب ، وقد حاول مؤلفه من خلال آرائه وآراء من سبقه من النحاة إيجاد تفسير للظواهر النحوية ومنها الإعراب، ونجد أنَّ هذا الأمر كان سبباً في النمط العقلي والمنطقي لهذه القواعد والقوانين النحوية التي أوجدها سيبويه وكانت منهجاً للنحاة من بعده ، إذ فسر الإعراب بأنه الاختلاف

في أواخر الكلم لتعاقب العوامل على الأسماء المعربة والأفعال المضارعة وذلك قوله:((هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف..... وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرِّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه))[٦٤]، وقد ذهب ابن السراج (٣١٦هـ) الى تأصيل الظاهرة فذكر العوامل من الأسماء والأفعال والحروف في باب ذكر العوامل من الكلم الثلاثة[٦٥] ، وعلل أبو سعيد السيرافي (٣٦٨ه) أن ما ذكره سيبويه في الرفع والنصب والجر وصف لظهور الإعراب بأثر العامل وذلك قوله:((لأنه متى قال : هذا الاسم مرفوع ، أو منصوب ، أو مخفوض عُلِمَ بهذا اللفظ أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله ، ودخول عاملٍ آخر يحدث خلاف عمله))[٦٦]، وقد استقرت نظرية العامل مع تطور البحث النحوي من خلال وضع النحاة الحدود للظواهر النحوية، فقد حد أبو علي الفارسي(٣٧٧ه) الإعراب بقوله:((الإعراب تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل))[٦٧]، واستمرت نظرية العامل بقوة فقد أشار ابن جني إلى تمسكه بهذه النظرية على الرغم من اشارته الى اثر علامات الاعراب المعنوي ، وإشارته إلى أن العامل إنما هو المتكلم[٦٨]،بقوله:((الْإِعْرَاب ضد الْبناء فِي الْمَعْنى وَمثله فِي اللَّفْظ وَالْفرق بَينهمَا زَوَال الْإِعْرَاب لتغير الْعَامِل وانتقاله))[٦٩] ، ومن نحاة القرن الرابع الهجري الصيمري الذي حد الإعراب بقوله:((هو تغيير آخر الكلمة بعامل))[٧٠]، وقد أشار ابن بابشاذ (٤٦٩ه) إلى العوامل كل على حدة ، وهو بذلك يعطي للعامل دلالة خاصة ، فاصطلح على تسمية العوامل (بعوامل الرفع ، وعوامل النصب، وعوامل الجر ، وعوامل الجزم)[٧١] ، وحد ابن الخشاب(٥٦٧ه) الإعراب بقوله:((إنه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة . . بتغير العوامل في اولها))[٧٢] ، وتابعه ابو البقاء العكبري(٦١٦ه) في ذلك[٧٣]، وبين ابن الدهان النحوي (٥٦٩ه) مذهبه في تفسير الإعراب بقوله:((الإعراب هو البيان ، وهو أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وحقيقته في العربية تغير آخر الكلمة حساً أو حكماً لاختلاف العامل لفظاً أو تقديراً))[٧٤] ، وأقر ابن مالك (٦٧٢ه) بأثر العامل بقوله :((الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهو في الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة))[٧٥] ، وذهب ابن هشام(٧٦١ه) إلى أن الإعراب أثر يجلبه العامل وذلك بقوله:((الْإِعْرَاب أثر ظَاهر أَو مُقَدّر يجلبه الْعَامِل فِي آخر الْكَلِمَة))[٧٦] . إن ما ذهب اليه سيبويه في نظرية العامل كان تفسيراً لظاهرة لغوية تظهر على أواخر الكلام في التركيب

النحوي والجملة العربية، ونرى ان هذا الأمر خاص بالدلالة التي تتطلب ثلاثة أشياء: الدال ، والمدلول ، والحكم، فعلامة الإعراب هي الدالة، والعمل هو المدلول عليه، وحالة الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم هي الحكم النحوي ؛ لأن الدلالة ((هي على ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر))[٧٧] .

ولا يخلو الأمر من الخلاف ، في تحديد العوامل وتفسيرها ، ومثال ذلك خلاف سيبويه مع الخليل في عامل نصب الفعل المضارع بعد (إذن)[٧٨] ، واختلاف البصريين والكوفيين في مسألة التنازع في العمل[٧٩] .

ثانيا: الإعراب أثرٌ لفظيٌّ دالٌّ على المعاني :

المعنى هو الشيء المفهوم أو المقصود من استعمال الرموز أو الألفاظ . وتعد اللغة التي أطلق عليها النحاة اللفظ المفيد الأداة والوسيلة لتوصيل معنى من المعاني لدى المتلقي . وقد اتجه البحث النحوي في القرن الرابع الهجري الى توضيح وكشف مكامن اللغة وجواهرها . فأخذ النحاة يدرسون اللغة دراسة جديدة ومبتكرة ، وذلك عن طريق توضيح الوظائف النحوية للجملة العربية وظواهرها، وظهر ذلك الاتجاه جلياً في مؤلفات بعينها ليس الغرض منها وصفياً أو تعليمياً بحتاً ، وإنما الخوض في اعماق اللغة وجوانبها كافة ، كالإيضاح في علل النحو للزجاجي ، والخصائص لابن جني ، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، وهو ما يعادل مؤلفات فقه اللغة في يومنا هذا .

وذهب النحاة إلى أن الإعراب أثر لفظي في آخر الكلمة يدل على معاني وظيفية نحوية في الجملة العربية ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ويُعدُّ الزجاجي أول من أشار الى ذلك في (باب القول في الاعراب لم دخل الكلام) بقوله:((إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني))[٨٠]، أما ابن جني فقد جعل هذه المعاني حداً للإعراب بقوله في باب القول على الاعراب:((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه ،وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه))[٨١]، وذكر ابن فارس بأن ((من العلوم الجليلة الَّتِي خصت بِهَا العرب الإعرابُ الَّذِي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ))[٨٢]، وأشار الصيمري الى سبب اعراب الاسماء بقوله:((الاسماء تكون على صيغة واحدة وتختلف عليها المعاني فلا بد من أن يفرق بينها))[٨٣]، وقد أشار ابن بابشاذ

(٤٦٩ه) إلى أن الحركات عبارة عن المعاني؛ لأن الأسماء المعربة ((كلها تستحق الإعراب؛ لأنها تدل على المعاني المختلفة بصيغة واحدة ... فلولا الإعراب لما عرفت هذه المعاني ولكانت تختلط))[٨٤]، وذهب عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) إلى أن حقيقة الاعراب إيضاح المعاني باختلاف العوامل، وزاد على ذلك بأن الحركة ((آلة الإعراب؛ لأن الاختلاف يحصل بها))[٨٥]، وذهب الزمخشري (٥٤٢ه) إلى أن العلامات دوال على المعاني بقوله:((وجوه الإعراب هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى: فالرفع علم الفاعلية ...وكذلك النصب علم المفعولية. ..والجر علم الإضافة))[٨٦]، وبين ابن الخشاب أن الاعراب((فائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الاعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست))[٨٧]، وذهب أبو البركات ابن الانباري إلى أن للإعراب ثلاث معان ؛ ذلك لأنه يبين المعاني وأنه تغيير يلحق أواخر الكلم وأنه استحسان وجمال عند وصل الكلام[٨٨] ، كما أشار إلى أن الإعراب ليس بلفظ بل معنى . ونجد أن العكبري بعد إشارته إلى أن الإعراب أثر لفظي يتغير بتغير العامل ذهب إلى أن الاعراب معنى لا لفظ بقوله:((والإعراب معنى لا لفظ))[٨٩] ؛ ذلك لأنه اختلاف وتمييز وهذه من المعاني. وأشار السهيلي (٥٨١ه) إلى أن الاعراب معنى وذلك بقوله:((إن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم كونه فاعلاً او مفعولاً وغير ذلك))[٩٠]. لقد حاول النحاة في القرون المتأخرة التوفيق بين القولين، وهو ما نجده عند الأنباري والعكبري على سبيل المثال لا الحصر، ونرى أن هذا الأمر يتفق مع رغبة النحاة في الجمع والتوثيق لآراء البصريين ومن جاء بعدهم من النحويين ؛ فالإعراب اثر لعامل وهو في الوقت نفسه دليل على المعاني النحوية في الجملة العربية . وهو الأمر الذي نلحظه جلياً عند ابن يعيش (٦٤٣هـ) الذي حد الإعراب بقوله:((الاعراب الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها))[٩١] ، وبين أن الحكمة من ذلك أنه لو اقتصر البيان على حفظ مرتبة الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجوه الإعراب ، وجاء ابن الحاجب بتفسير جديد ، اذ وضع العلامة والعامل تحت نظرية المعنى وذلك قوله:((الإعراب ما اختلف اخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه .... والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب))[٩٢]. واستمر النحاة بعد ذلك في الجمع بين نظرية العامل والمعنى في تفسير الإعراب وهو ما نعزوه إلى استقرار الحدود النحوية مع تطور النظرة الشاملة بالتوفيق والجمع لا بالترجيح ، وفي هذا دلالة على القبول

بصحة الأمرين وأن أحدهما يكمل الآخر في تفسير الإعراب وغرضه من دخول الكلام لدى قسم من النحاة المتأخرين .

ومن النحاة من ذهب الى الترجيح والأخذ بنظرية المعنى وهذا ظاهر قولهم ، ومن ذلك قول ابن عصفور(٦٦٩ه):((ويمكن أن يكون النحويون سموا هذا النوع من التغيير إعرابا ، إما لمجرد كونه تغييراً أو لما يقع به من تغيير المعاني))[٩٣] ، وذهب ابن ابي الربيع (٦٨٨ه) إلى أن الأصل في تغيير علامات الإعراب دلالتها على المعاني بقوله:((فكل كلمة يتغير آخرها إذا دخلت عليها العوامل فهي معربة، وإذا لم يتغير آخرها لدخول العوامل فهي مبنية وهذا التغيير إنما قصد به في الأصل الدلالة على المعاني من الفاعلية والمفعولية والاضافة))[٩٤] وذهب أبو حيان الاندلسي (٧٤٥ه) الى أن الإعراب تغيير معنويّ ؛ لأن من ذهب هذا المذهب من النحاة عدَّ الإعراب تغييراً، وفي ذلك تخصيصاً للإعراب بكسبه صفة لغوية محددة[٩٥]، وهو ما يفسر بحث النحاة عن الوظيفة النحوية للظواهر اللغوية ومنها الإعراب . وذهب المرادي(٧٤٩ه) إلى حدّ الإعراب كأثر لفظي لما يقتضيه العامل أقرب الى الصواب[٩٦] ، وبين شمس الدين الجوجري (٨٨٩ه) أن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر للعامل موافقاً لابن هشام الذي تمسك بهذه النظرية إلا أنه أشار إلى ميله إلى أن الإعراب جاء لإزالة اللبس وتمام المعنى[٩٧]،واختار الأشموني(٩٠٠ه) تفسير الإعراب بأنه أثر لفظي لعامل بقوله:((وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والثاني: أنه معنوي والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم وكثيرون. وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعرَّفوه بأنه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب))[٩٨]، وأشار خالد الأزهري (٩٠٥ه). إلى أن الإعراب تغير في آخر الاسم المعرب بسبب العوامل الداخلة عليه ، وأن الاسم المتمكن هو ما تعاقبت عليه علامات الإعراب ((بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة))[٩٩] . وذهب السيوطي إلى أن للإعراب معاني عدة ومنها الابانة ، والتحسين والتغيير ، وبين ان المناسب للاصطلاح هو الإبانة عن المعاني المختلفة[١٠٠] .

إن النحويين الذين قالوا بنظرية المعنى لم يتجاوزوا ما ذهب اليه سيبويه، وأيدوه في نظرية العامل؛ لأنه أصلٌ من أصول النحو بنيت عليه أبواب النحو كالمرفوعات والمنصوبات والتوابع، ولم يتجاوزوا التطور في تفكير النحويين الذين ذهبوا الى أن الاعراب دال على المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وحاول كثير منهم

الجمع بين المفهومين ، في حين ذهب القسم الآخر الى الترجيح والمتابعة لرأي سيبويه خاصة البصريين بأن الإعراب أثر لعامل .

– المحور الثاني –

اتجاهات أُخر في تفسير ظاهرة الإعراب:

لقد نال الإعراب عناية ودراسة وافية عبر العصور كونه علامة من علامات اللغة العربية. وعلى الرغم من ذلك فقد وجد قسم من علماء اللغة القدماء والمحدثين أن للإعراب تفسيراً مغايراً لما ذهب إليه النحاة بأنه اثر لفظي لعامل ، أو أنه أثر يدل على معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة. ومن ذلك مخالفة قطرب محمد بن المستنير لأستاذه سيبويه ، اذ نُقِل عنه رأيه بأن الإعراب دخل الكلام استحساناً ؛ لأن في تسكين الكلام كلفة ، فحرك استحساناً[١٠١] ، ولم يلق هذا المذهب قبولاً لدى النحويينَ ، لأسباب وعلل ذكرها النحاة رداً على قطرب[١٠٢] .

والمذهب الآخر رأي ابن مضاء القرطبي(٥٩٢ه) الذي دعا الى الغاء نظرية العامل والقبول باللغة العربية وظواهرها كما جاءت عن العرب بعيداً عن التفسير او التعليل بوجود العامل كمؤثر في العلامات الإعرابية وتغيرها، والأخذ بالنص اللغوي كما سمع عن العرب لا لشيء سواه[١٠٣] .

لقد شكل راي ابن مضاء اختلافاً عن النحو المعروف لدى نحاة عصره ومن بعدهم متأثراً بمذهبه الظاهري ((فالظاهرية أكثر ما يكرهون التأويل فاللغة عندهم توقيفية من عند الله، ومن هنا فان العامل وما يجره من القول بالحذف والتأويل والاستتار هي زيادة في النص دون مبرر او دليل))[١٠٤] .

وإذا وصلنا إلى العصر الحديث فقد نال النحو العربي مزيداً من الاهتمام والبحوث والدراسات وظهر من ينادي بتجديد النحو العربي وتيسيره ومن ذلك تفسير الإعراب بمفاهيم مستحدثة ومغايرة للحدود والمفاهيم القديمة والموروثة من سيبويه ومن جاء بعده من علماء العربية .

فقد ذهب شوقي ضيف مذهب ابن مضاء القرطبي في تصحيح النحو؛ لأن النحو ليس الإعراب وحده ، والذي جعله النحاة غاية النحو وألفوا أبوابه انطلاقاً من العمل والأثر الذي يحدثه وذلك بقوله:((والحق أنه ينبغي أن لا نعرب من أجل الإعراب نفسه ، فهو ليس غاية تقصد لذاتها ، وإنما نعرب لأجل تصحيح لساننا ونطقنا ، وما دام اعرابُ أداةٍ لا يفيدنا شيئًا في لساننا ولا في نطقنا ، فينبغي أن لا نقف عنده ، ولا نفكر فيه . وما ارتاب في أن ذلك ومثله ينبغي أن ينفى من النحو، حتى تستقيم مسائله على الجادة))[١٠٥]، ويؤيد شوقي ضيف ما دعا اليه ابن مضاء بقوله:((

واكبر الظن أنه قد اتضح الآن ما نزعمه ، من أننا حين نطبق على أبواب النحو ما دعا اليه ابن مضاء ، من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات ، كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا اليه من الغاء نظرية العامل ، نستطيع أن نصنف النحو تصنيفاً جديداً ، يحقق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيراً محققاً))[١٠٦] .

إن هذا المذهب لم ينل من العناية والاهتمام في عصر ابن مضاء وما بعده شيئاً يذكر، ولم يشكل ثورة أو منعطفاً مخالفاً للنحو التقليدي ، ونستدل على ذلك بمن جاء بعد ابن مضاء القرطبي من النحاة الذين ذاع صيتهم وشاعت مؤلفاتهم بتمسكهم بأصول النحو العربي كابن مالك ، وابن هشام ، وأبي حيان الأندلسي _رحمهم الله_ إن هذا الأمر لم يشكل منعطفاً في التفكير النحوي إلا في العصر الحديث .

وذهب إبراهيم مصطفى في النصف الأول من القرن العشرين إلى أن الإعراب وعلاماته إنما يقصد بها معان لذاتها بعيداً عن العامل وأثره في الإعراب ، وذلك في كتابه (إحياء النحو) فقد أخذ على النحاة تحديدهم للنحو بمسألة الإعراب بقوله:((يقول النحاة في تحديد علم النحو: أنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب))[١٠٧]، ويرى إبراهيم مصطفى أن حصر قضية النحو العربي بظاهرة الإعراب بعدٌ عن مقاصده ومعانيه الواسعة والكثيرة، فالنحو ليس الإعراب فحسب وإنما فن تركيب الكلام وقصد المتكلم ، وذلك قوله:((فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب ، وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، فإن النحو هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب ان تكون عليه الكلمة في الجملة))[١٠٨]، إن الجملة العربية وتأليفها عند إبراهيم مصطفى لا تقتصر على الإعراب وحده ، وما يمثله من أثر في تحديد المعاني وفهمها . وعلل رأيه هذا بما وجده في اللغات الاخرى التي لا اعراب فيها وهي مع ذلك مفهومة بقواعدها وقوانينها . ويرى أن الإعراب تمثله علامات أواخر الكلم، وهو بذلك يتفق مع النحاة ولكن العلامة عنده ليست أثراً لعامل بل دليل لغرض المتكلم ؛ لأن الضمة علم الإسناد وهي علامة المسند اليه كقولنا: (جاءَ المعلمُ) فالمعلم أسند إليه الفعل وتحدث عنه، وعلامته الإسناد، وبهذا يمكن جمع الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل في باب (المسند اليه) ، والكسرة علم الإضافة بحرف او بغير حرف كقولنا: كتابُ محمدٍ ، وكتابٌ لمحمدٍ ، والفتحة ليست علامة إعراب بل تأتي لوصل الكلام فيلجأ إليها المتكلم لخفتها[١٠٩] . ونرى هذا الاتجاه هو امتداد لرأي

قطرب وابن مضاء وقسم من النحاة ، وهذا ما أشار إليه خليل احمد عمايرة الذي نسب ذلك إلى الزمخشري وابن يعيش في إشارة إلى أن هذه الدعوى لها اصول وسابقة في الدراسات النحوية[١١٠]، والحقيقة أن الزمخشري أشار الى أن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة ، وهو متأثر بمن سبقه كالزجاجي، وقد افردنا مبحثا لمعاني حركات الاعراب ونشأتها في هذا البحث[١١١] .

والجدير بالإشارة والتنبيه أن سيبويه ذكر المسند والمسند اليه في حديثه عن العامل في المبتدأ والخبر بقوله:((والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ. فالابتداءُ لا يكونُ إلاّ بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعدَه عليه، فهو مسنَدٌ ومسندٌ إليه))[١١٢] ، وقد نسبَ العكبري لسيبويه هذا المذهب وهو أنَّ العاملَ في المبتدأ "أوَّليتُه واقتضاؤه ثانياً"[١١٣] ، أمَّا التفسيرُ المختلِفُ عن رأي العكبري، فهو رأي المبرد الذي ذهب إلى أنَّ معنى "الابتداءِ" التعريةُ من العواملِ اللفظيةِ، وذلك قوله:((فأمَّا رفع المبتدأ فبالابتداءِ. ومعنى الابتداء: التنبيهُ والتعريةُ عن العوامل غيره، وهو أول الكلام))[١١٤]، وتابعهُ النّحاة في ذلك كابن السراج، والزجاجي، وأبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، وابن الوراق، وابن جني، والصيمري، والجرجاني، وابن الخشاب، وأبي البركات بن الأنباري[١١٥] ، ولم نجد من جعل الضمة علامة الإسناد كقاعدة نحوية للمرفوعات كالفاعل ونائب الفاعل .

وعزز مهدي المخزومي رأي إبراهيم مصطفى في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" إذ يقول:((الإعراب فيما نرى ، بيان ما للكلمة او الجملة من وظيفة لغوية ، أو من قيمة نحوية ، ككونها مسنداً إليه أو مضافاً إليه أو مفعولاً له أو حالاً ، او غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل))[١١٦] . وأفرد باباً للرفع وعدَّه علامة الإسناد ، وباباً للجر وعدَّه علامة للإضافة ، وباباً للنصب وعدَّه علامة للخفة ووصل الكلام[١١٧] .

وذهب إبراهيم أنيس من المحدثين مذهب قطرب مستدلاً على ذلكَ بفهمِ عامةِ الناسِ لِمَا يسمعوه أو يقرؤوه ، وموضع الكلمة من سياق الكلامِ ، وأن ليس لحركات الإعراب أثرٌ أو معنى تؤديه في الجملة وهي((لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان ؛ لوصل الكلمات بعضها ببعض))[١١٨]، والأمر لا يخلو من الخلاف الذي أُخذ على النحاة قديماً ، اذ خالف مهدي المخزومي رأي إبراهيم أنيس وفنده ورده بالحجج والبراهين[١١٩]، إن الأخذ برأي قطرب ليس بالأمر اليسير وقد يكون مرفوضاً في اللغة وبنائها، إذ التَمس الأستاذ حسن عفيفي عُذراً لقطرب عندما أشارَ إلى أنَّ ذلك لا يشتملُ على أحوالِ اللغة كلِّها، وإنَّما في حالةِ الإبطاءِ

والإسراعِ والحاجةِ إلى وصلِ الكلامِ، إلاّ انَّه عارضَ ما ذهب إليه قطرب؛ لِمَا في ذلك من تبعاتٍ لفظية ومعنوية تنتج عن ذلك في اللغة العربية[١٢٠]، ولم يتقبل خليل عمايرة هذا الرأي؛ لأنّ اثرَ العلامةِ الإعرابيةِ على المعنى ظاهرٌ، مستدلاً بقول ابن فارس:((إنَّ الإعراب هو الفارقُ بين المعاني؛ ألا ترى أنّ القائل إذا قال: ما أحسن زيد ، لم يُفرق بيّن التّعجبِ والاستفهامِ والذمِ إلاَّ بالإعراب))[١٢١] ، ونحنُ نميلُ إلى هذا الرأي ونؤيده ؛ لأنَّ سبب ظهور اللحن ، هو ترك الإعراب مما أدى إلى اختلاط المعاني وعدم الفهم في لغة العرب .

وقد بين عبدة الراجحي المعادلة التي تجمع أركان الإعراب بقوله:((الإعراب هو الحركة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة ، أي تحدد وظيفتها فيها ، وهذه العلامة لا بد أن يتسبب فيها عامل معين ، ولما كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد ، كما تتغير العوامل فإن علامة الإعراب تتغير كذلك))[١٢٢] ، وهذا الكلام له ما يؤيد صحته ؛ لأن العامل كما نرى يعمل بمعناه ، وتأتي العلامة بتنسيق مطرد في الشكل والمعنى لضبط الكلمة وموقعها من الجملة ، ومن ذلك يتحقق القصد والمعنى النحوي للكلمة كاملاً ووافياً للسامع والمتلقي .

ويرى تمام حسان أن الدراسات النحوية لا تقتصر على ظاهرة الإعراب بل تتعداها إلى مسائل متعلقة بالنحو وأثره اللغوي والمعنوي ، فالنظام النحوي هو المعاني النحوية العامة كالخبر والنفي ، والاستفهام ، ومعاني نحوية خاصة كالفاعلية والمفعولية ، ومعاني تمثل العلاقة بين عناصر الجملة كالإسناد والتبعية ، ومعاني تربط بين الدلالتين الصرفية والنحوية للكلمة ، والعنصر الأخير المقابلة والاختلاف في النحو كالمدح والذم والخبر والانشاء[١٢٣]، إن هذا الرأي يهدف إلى دراسة الجملة العربية من جوانبها المختلفة ، وما يربطها من علاقات وروابط متعددة ، وقد أشار تمام حسان الى المبالغة في إعطاء الإعراب أهمية خاصة بوصفه التغيير الذي يلحق أواخر الكلمة فحسب بقوله:((فليس للنحو من مباني إلا ما يقدمه له الصرف ومن هنا ندرك مدى الترابط بين العلمين حتى ليصبح التفريق بينهما صناعياً لا يبرره إلا الرغبة في التحليل))[١٢٤]، ونرى أن هذه الروابط التي وردت إنما تعتمد على الحركات الإعرابية كأساس لتفسيرها ، فليس من المعقول أن نبحث مثلاً في الخبر وتقديمه وتأخيره بمعزل عن كونه الخبر نحوياً ، اي أن موقعه وعلامته هو ما تمثله حركته الإعرابية . كما أن هذه العلاقات في التركيب والتحليل لها أبوابها وعلومها التي تأتي من حيث تنتهي مهمة النحو كعلم البيان وعلم البلاغة التي تحتاج جهداً وليس تيسيراً كأبواب النحو الواضحة .

واخذت مباحث الإعراب مساحةً واسعةً في كتب فقه اللغة العربية المعاصرة بحثاً ومناقشة ، إذ يرى عبد الحسين المبارك أن ظاهرة الإعراب تعددت إلى مباحث شتى ، كالدلالة على المعنى ، والدعوة إلى الإلغاء أو التسكين ، وأثر نظرية العامل وتعددها ، واختلاف النحاة في تفسيرها ، إلا أنه ((ما من شك أن الإعراب حصن منيع لعربيتنا وسيبقى كذلك مهما بلغ عنفوان الضجة التي تفتعل من حين لآخر للدعوة الى إلغائه .... وإذا كانت نظرية العامل قد أوجدت العلل الإعرابية فإننا يمكننا أن نبعد بعضها عن عالم النحو ونخفف من وطأتها))[١٢٥] .

وقد بين كَاصد الزيدي بعد حديثه عن أهمية الإعراب في العربية خطأ من قال بعدم أهمية الإعراب أو بتركه ، وأن المتكلم ربما كان يسكن أواخر الكلمات ، كما نفعل اليوم في كلامنا المعاصر؛ لأن ((المتكلم انما يسكن أواخر الكلم عند الوقف على آخر الجملة فحسب ، وليس عند كل كلمة ، وهذا هو الأقرب فيما يبدو لنا ، ومن ذهب إلى العكس فعليه أن يقدم الدليل القاطع ، إذ لا يغني الفرض من الحق شيئاً))[١٢٦] .

ويرى حاتم صالح الضامن في استقرائه للنحو العربي ((أن الإعراب هو الرفع والنصب والجر والجزم ، وهو تغير أو اختلاف أواخر الكلمة المعربة ، وهو الأثر الظاهر أو المقدر في آخر الكلمة المعربة . ولما أصابت العربية حظاً من التطور أضحى الإعراب أقوى عناصرها ، وأبرز خصائصها ، بل سر جمالها ، وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الخطأ))[١٢٧] .

وذهب فاضل السامرائي إلى أن الجملة العربية تتألف من عناصر عدة وهي " المفردة ، والبناء الصرفي ، والتأليف الجزئي والتام ، والنغمة الصوتية ، والدلالة وتطورها ، والإعراب ، وعدَّ أهمها ظاهرة الإعراب بقوله:((وهو أبرز ظاهرة ، أو من أبرز الظواهر في العربية ، ومن أهم عناصر الجملة))[١٢٨] ، وأشار إلى أن الغرض من الإعراب ؛ الإبانة عن المعاني ، والسعة في التعبير ، والدقة في التعبير مما لا نظير له في اللغات المبنية[١٢٩] ، لقد بحث اللغويون المحدثون التركيب النحوي وعمد قسم منهم كالأستاذ السامرائي إلى إبراز جمال اللغة من خلال ظاهرة الإعراب ومن يقرأ كتاب معاني النحو يجد توجيهاً جيداً لدراسة التركيب النحوي بوصفه نتيجة رئيسة لأثر الإعراب وليس امراً ثانوياً .

وقد بين مازن المبارك أهمية الإعراب بقوله:((إن الإعراب في اللغة العربية ميزة حافظت عليها اللغة في تاريخها الطويل ، وينبغي أن تبقى محافظة عليها ، وذلك لأنه في الحقيقة وسيلة تعيين الوظائف النحوية للألفاظ في الجمل ، وبهذا يتم الإعراب عما في النفس ، وأن الإعراب في مبدئه القائم على الحركات ، لغة ثانية

نضيفها إلى لغتنا الأولى التي هي الألفاظ ، فإذا نحن أمام ثروة لغوية لا نفاد لها ، وإذا كانت بعض اللغات مجبرة على أن تبتدع لكل معنى من المعاني لفظاً خاصاً به ، فإن العربية تستغني عن الكثير من الالفاظ بتلك الحركات التي تضعها على الألفاظ القديمة لتصبح لها مدلولات جديدة))[١٣٠] .

- الخاتمة –

بعد الانتهاء من هذه الدراسة – بفضل الله ومنه – نذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها :

١- تناول البحث ظاهرة الإعراب ومعناها لغة واصطلاحاً . واستعرض آراء النحاة وتفسيرهم للإعراب على نسق تاريخي منذ النشأة وصولاً الى العصر الحديث .

٢- تبين من البحث أن الأصول الأولى لتفسير الإعراب بأنه أثر لعامل ، إنما قصد به تفسير الظواهر النحوية التي سمعت عن العرب ، وأن تطور المصطلح النحوي عند الزجاجي ومن جاء بعده ، بأن الإعراب أثر لفظي دالّ على المعاني كان القصد منه ملاحظة الوظائف النحوية للألفاظ والعلامات في الجملة العربية .

٣- عرض البحث آراء النحاة القدماء والمحدثين الذين خالفوا النمط التقليدي في دراسة النحو العربي ، ونقدهم لظاهرة الإعراب ، وما ذهبوا إليه من تفسير أو بديل مستحدث في تفسير الظاهرة ، وتقويمها وتصحيحها .

٤- يمكن الجمع بين الآراء المختلفة للظواهر اللغوية ، فمن ذهب إلى تفسير عامل الرفع في المبتدأ ، الابتداء والتعرية من العوامل اللفظية ، وأن عامل الرفع في الفاعل الفعل ، يحمل المضمون نفسه لمن عدّ الضمة علم الاسناد ، وكلاهما من المرفوعات .

٥- تيسير النحو عن طريق الابتعاد عن الخلاف النحوي ، والتقليل من العلل كالقول بقوة عامل دون آخر ، والاهتمام ببيان قوة الجملة العربية كالاسمية والفعلية ، وأثرها في الوصف والثبات ، أو التغيير والزوال ، تبعاً لعلامات الإعراب ووظيفتها النحوية في الجملة العربية .

التوصيات :

١- تبين أن الإعراب من أهم ما يميز لغتنا العربية ، وأن المناهج التعليمية الحديثة التي تقتصر على المنهج الوصفي لأبواب النحو وأساليبه ، دون الإشارة الى معاني الإعراب أو سبب

ظهوره ، يشكل عقبة أمام المتعلم في فهم المقاصد والمعاني النحوية في الجملة العربية ، لذا يوصي الباحث بالاهتمام بعلامات الإعراب وأثرها ودلالتها ومعانيها بوصفها ميزة تتحلى بها لغتنا العربية .

٢- يوصي الباحث باعتماد النصوص الأدبية التي تتميز بسهولة الألفاظ ، التي تظهر جمالية الإعراب وقوة التعبير ، والابتعاد عن الغريب ، وأثر ذلك في فهم الجملة العربية ، ولا يكون ذلك إلا بالاهتمام بموروثنا اللغوي الذي يزخر بهذه النصوص.

٣- الاهتمام من قبل المعلمين في مناهج قواعد اللغة العربية بالنص اللغوي الذي يوضح بعباراته الأبواب النحوية كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وعدم الاقتصار على القاعدة النحوية أو خلاصة الموضوع في طرق التدريس لمناهجنا الحالية .

الهوامش

[١] – الشعراء : الآية : ١٩٢–١٩٥

[٢] – تهذيب اللغة : ٤٠/٥

[٣] – مقاييس اللغة : ٢٣٩/٥

[٤] – مراتب النحويين : ١٩

[٥] – الخصائص : ٨/٢

[٦] – ينظر : الايضاح في علل النحو : ٩٦

[٧] – اخبار النحويين البصريين :١١

[٨] – من تاريخ النحو العربي : ٢٧

[٩] – المصدر نفسه : ٢٨

[١٠] – نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة : ٣٨

[١١] – المصدر نفسه : ٣٩ ، وينظر : من تاريخ النحو العربي : ٣٦

[١٢] – الخصائص : ٩٩/١

[١٣] – ينظر : الانتخاب لكشف الابيات المشكلة الاعراب : ٥٩ ، وخزانة الادب : ٢٣٨/١

[١٤] – الالفاظ والحروف : ١٤٧، وينظر: من تاريخ النحو العربي : ٢٠

[١٥] – ينظر : لمع الادلة : ٨٥ ، والمزهر : ١/ ١٣٧

[١٦] – نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة : ٤٣ ، وينظر: طبقات النحويين واللغويين : ٤٧

[١٧] – ينظر: مراتب النحويين : ٧٣

[١٨] – الكتاب : ١٢/١

[١٩] – المصدر نفسه : ٣٣/١

[٢٠] – ينظر : المدارس النحوية : ١٢٤

[٢١] – ينظر : المقتضب : مقدمة المحقق : ٧٠/١

[٢٢] – ينظر المصدر نفسه : ١٤١–١٤٥

[٢٣] – المصدر نفسه : ١٢٦/٤

[٢٤] – ينظر: نزهة الالباء : ١٨٦

[25] – ينظر : اصول التفكير النحوي : ٢٢/١

[26] – لمع الادلة : ٨١

[27] – الاقتراح : ٣٦

[28] – ينظر : اصول النحو العربي : ١٦

[29] – لمع الادلة : ٩٣

[30] – ينظر : الاقتراح : ٧٤ – ٧٨

[31] – ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية : ٨٤

[32] – لمع الادلة : ١١٠

[33] – الاقتراح : ١٨٧

[34] – الخصائص : ١٨٩/١

[35] – الاغراب في جدل الاعراب : ٤٦ ، وينظر: الاقتراح : ٣٧٤

[36] – لمع الادلة : ١٤١

[37] – ينظر : المفصل في تاريخ النحو العربي : ١٨

[38] – ينظر : المدارس النحوية : ١٢

[39] – ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٥، ٢٨٨، ٣٢٧

[40] – ينظر: الايضاح في علل النحو : ١٠٢ ، ١٠٧

[41] – الانصاف في مسائل الخلاف : ٣

[42] – ينظر: كشف الظنون : ١٤٢٨/٢

[43] – الجمل في النحو : مقدمة التحقيق : ٢٥–٣٠

[44] – ينظر: الايضاح في علل النحو: ٧١، والاشباه والنظائر : ٩٢/١

[45] – ينظر الرد على النحاة :٨٥

[46] – ينظر: نحو وعي لغوي : ٧٣ ، قضايا ومشكلات لغوية : ٩٤

[47] – ينظر : المصدر نفسه :٧٩ ، قضايا ومشكلات لغوية : ٩٧

[48] – مقاييس اللغة : ٢٩٩/٤

[49] – تهذيب اللغة : ٢١٩/٢

[50] – لسان العرب : ٥٨٨/١ ، وينظر : تهذيب اللغة : ٢١٨/٢

[51] – التعريفات : ٣١

[52] – شرح شذور الذهب : ٤١/١

[53] – الخصائص : ٣٥/١

[54] – المقتصد : ٩٩

[55] – التعريفات : ٢٢١

[56] – الكتاب : ١٤/١

[57] – التعريفات : ٦٧

[58] – ينظر : الاصول في النحو : ٤٦/١

[59] – المسائل العسكريات : ١٣٦

[60] – التبصرة والتذكرة : ٧٦/١

[61] – الكتاب : ١٣/١

[62] – ينظر : الاصول في النحو : ٤٥/١

[63] – ينظر: الجمل في النحو : ٣–٨ ، التبصرة والتذكرة : ٨٠/١–٨٨

[64] – الكتاب : ١٣/١

[65] – ينظر : الاصول في النحو : ٥١/١

[66] – شرح كتاب سيبويه : ٢١/١

[67] – المسائل العسكريات : ١٢٣

[68] – ينظر: الخصائص : ٣٥/١ ، ١١٠/١

[٦٩] – اللمع في العربية : ١٠

[٧٠] – التبصرة والتذكرة : ٨٠/١

[٧١] – ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ٢/ ٢٨٥–٢٩٧–٣٢٩–٣٤٠

[٧٢] – المرتجل : ٣٤

[٧٣] – اللباب في علل البناء والاعراب : ١٣

[٧٤] – الفصول في العربية : ٣

[٧٥] – شرح التسهيل : ٣٨/١

[٧٦] – شرح الندى: ٤٥ ، وينظر: أوضح المسالك الى الفية ابن مالك : ٣٩

[٧٧] – كشاف اصطلاحات الفنون : ٧٨٧/١

[٧٨] – ينظر: الكتاب :١٥/٣، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه : ٥١

[٧٩] – ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف : ٧٩

[٨٠] – الايضاح في علل النحو : ٦٩

[٨١] – الخصائص : ٣٥/١

[٨٢] – الصاحبي : ٤٣

[٨٣] – التبصرة والتذكرة : ٨٠/١

[٨٤] – شرح المقدمة المحسبة : ١٣٧/١

[٨٥] – المقتصد : ٩٩

[٨٦] – المفصل في صنعة الاعراب : ٣٧

[٨٧] – المرتجل : ٣٤

[٨٨] – ينظر : أسرار العربية : ٤٤

[٨٩] – اللباب في علل البناء والاعراب : ١٢

[٩٠] – نتائج الفكر : ٧٢/١

[٩١] – شرح المفصل : ٧٢/١

[٩٢] – الكافية في علم النحو :١١ ، وينظر : شرح الكافية للشريف الرضي : ٥٧/١

[٩٣] – شرح جمل الزجاجي : ١٠٤

[٩٤] – البسيط في شرح الجمل :١٧٢/١

[٩٥] – ينظر : التذييل والتكميل : ١١٧/١

[٩٦] – ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : ٢٩٦/١

[٩٧] – ينظر : شرح شذور الذهب : ١٧٠/١

[٩٨] – شرح الاشموني على الفية ابن مالك: ٤١/١

[٩٩] – شرح التصريح : ٤١/١

[١٠٠] – ينظر : همع الهوامع : ٥٣/١

[١٠١] – ينظر: الايضاح في علل النحو : ٧١ ، الاشباه والنظائر : ٩٢/١

[١٠٢] – ينظر اللباب في علل البناء والاعراب : ١٤

[١٠٣] – ينظر: الرد على النحاة : ٨٥

[١٠٤] – ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية : ١٠٥

[١٠٥] – مقدمة الرد على النحاة : ٧٥

[١٠٦] – المصدر نفسه : ٧٦

[١٠٧] – إحياء النحو : ١٧

[١٠٨] – المصدر نفسه : ١٧

[١٠٩] – المصدر نفسه : ١٨، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٥

[١١٠] – ينظر : العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٧٤

[١١١] – ينظر : صفحة (١٣) من هذا البحث .

[١١٢] – الكتاب : ١٢٦/٢

[١١٣] – اللباب في علل البناء والاعراب : ٧٦–٧٧

[١١٤] – المقتضب : ١٢٦/٤

[١١٥] – ينظر: الاصول في النحو :١٧٥/١، الايضاح في علل النحو :٨٥، علل النحو:٢٦٣، الخصائص:١٩٦/١، المقتصد:٢١٣/١، المرتجل:١١٤، أسرار العربية: ٦٧ .

[١١٦] – في النحو العربي نقد وتوجيه : ٦٧

[١١٧] – المصدر نفسه : ٧٠، ٧٦، ٨١

[١١٨] – من أسرار اللغة: ٢٢٥

[١١٩] – ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٢٤٩

[١٢٠] – ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي : ٢٤٠

[١٢١] – الصاحبي في فقه اللغة : ٣٥، وينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه : ٧٩

[١٢٢] – التطبيق النحوي : ١٨

[١٢٣] – ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٦

[١٢٤] – المصدر نفسه : ٣٧

[١٢٥] – فقه اللغة : ١٧٤

[١٢٦] – فقه اللغة العربية : ١٣٠

[١٢٧] – فقه اللغة : ٦٨

[١٢٨] – معاني النحو : ١٤/١

[١٢٩] – ينظر: المصدر نفسه : ١/ ٣٢–٣٨

[١٣٠] – نحو وعي لغوي : ١٠٥

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب

- ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية: السّرطاوي، معاذ، دار مجدلاوي، عمّان، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م .
- إحياء النحو: ابراهيم مصطفى ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة، ٢٠١٤م.
- أسرار العربية: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ،ت٥٧٧هـ، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ، ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطيّ، عبد الرحمن جلال الدين، ت ٩١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت) .
- اصول التفكير النحوي عند العرب : د. علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٣م .
- الأصول في النحو: ابن السرّاج، محمد بن السري، ت ٣١٦ هـ،تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة : الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧هـ، تحقيق. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ–١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطيّ، عبد الرحمن جلال الدين، ت٩١١هـ، قدم له وضبطه د. احمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم، جروس برس،ط١، ١٩٨٨م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف :الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ت٥٧٧هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت (د.ت)
- الإيضاح في علل النحو: الزجّاجيّ ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، ت٣٣٧هـ، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
- البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ: ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد القريشيّ، ت٦٨٨هـ، تحقيق د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطيّ، عبد الرحمن جلال الدين، ت٩١١هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
- التَّبصِرَة والتَّذكِرَة: الصّيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحق (القرن الرابع)، فتحي احمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق،ط١، ١٤٠٢-١٩٨٢.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، الاندلسيّ، أبو حيّان أثير الدين محمد بن يوسف، ٧٤٥هـ، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (د.ت) .
- التطبيق النحوي: د.عبدة الراجحي ، دار النهضة ، بيروت ط١ ، ١٩٧٢ .
- تطور الدرس النحوي: د.حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠م.
- التّعريفات: الجرجانيّ، علي بن محمد، ت٨١٤هـ، تحقيق ابراهيم الابياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ،تحقيق د. عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو: الزجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، ت٣٣٧هـ، تحقيق د. علي توفيق الحَمَد، دار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: البطليوسيّ، عبد الله بن السيد، ت٥٢١هـ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعّودي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- خزانة الأدب: البغداديّ، عبد القادر بن عمر، ت١٠٩٣هـ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة، (د.ت) .
- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان،ت٣٩٢هـ،تحقيق محمد علي النجّار، المكتبة العلميَّة،(د.ت) .
- الردّ على النحاة: ابن مضّاء القرطبيّ، أحمد بن عبد الرّحمن، ت ٥٩٢هـ، تحقيق د. شوقي ضيف، دار الفكر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.

- سر صناعة الاعراب: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت٣٩٢هـ، تحقيق د .حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ت٦٧٢هـ، تحقيق. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، مطبعة هجر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح: الأزهريّ، أبو الوليد خالد زين الدين ت٩٠٥هـ، تحقيق محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجّاجيّ: ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد، ت٦٦٩هـ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، مطبعة دار الكتب، الموصل، ١٩٨٠-١٩٨٢م.
- شرح الحدود النحوية: الفاكهيّ، عبد الله بن أحمد، ت٩٧٢هـ، تحقيق د. زكي فهمي الآلوسي، دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٨م.
- شرح شذور الذهب: الجَوجَري القاهري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد، ت٨٨٩هـ، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: إبن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
- شرح الكافية: الاستراباذيّ، رضي الدين محمد بن الحسن، ت٦٨٦هـ، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت٣٦٨هـ، تحقيق احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع: العكبري ،ابن برهان،ت٤٥٦هـ،تحقيق د. فائز فارس ،السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- شرح المفصّل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت٦٤٣هـ، المطبعة المنيرية، مصر، (د.ت).
- شرح المقدّمة المحسبة: ابن بابشاذ، طاهر بن محمد ، ت٤٦٩هـ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦-١٩٧٧م.
- الصاحبي في فقه اللغة:أحمد بن فارس ت٣٩٥هـ، محمد علي بيضون، ط١ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- طبقات النحويين واللغويين : ابو بكر الزبيدي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ط٢ (د.ت)
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: د. أحمد خليل عمايرة، سلسلة دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة اليرموك، (د.ت).
- علل النحو: ابن الوراق: ابو الحسن محمد بن عبد الله، ت٣٨١هـ، تحقيق محمد جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- فقه اللغة : د. عبد الحسين المبارك ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦.

- فقه اللغة : د . حاتم صالح الضامن ، دار الافاق العربية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧ .
- فقه اللغة العربية : د . كَاصد ياسر الزيدي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د . مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الفصول في العربية : ابن الدهان النحوي ٥٦٩ه ، تحقيق فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٩٨٨م.
- قضايا ومشكلات لغوية : احمد عبد الغفور عطار، دار تهامة ، السعودية ، ط١ ، ١٩٨٢م.
- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان، ت١٨٠هـ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- كشاف اصطلاحات الفنون: محمد بن علي التهاوني ، تحقيق رفيق العجم وعلي دحروج ، مكتبة لبنان ، ط١، ١٩٩٦م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، ت١٠٦٧هـ، تحقيق محمد شرف الدين، دار العلوم الحديثة، بيروت، (د.ت) .
- اللغة العربية معناها ومبناها: د . تمام حسان ، دار الثقافة ، المغرب ، ١٩٩٤م.
- اللمع في العربية: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢ .
- مدرسة الكوفة : د . مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط٣، ١٩٨٦ .
- المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٦٨م.
- مراتب النحويين : ابو الطيب اللغوي، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ط٢ (د.ت)
- المرتجل: ابن الخشّاب: عبد الله بن أحمد،ت٥٦٧هـ، علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه: د . فخر صالح قدارة ، دار الامل للنشر ، الاردن ، ١٩٩٠م.
- المسائل العسكريات: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، ت٣٧٧هـ، تحقيق اسماعيل احمد عمايرة، منشورات الجامعة الاردنية، ١٩٨١م.
- معاني النحو: د . فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ، تحقيق د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥ .
- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود، ت ٥٣٨هـ، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣
- المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجانيّ، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ت٤٧١هـ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب: المبرّد، محمّد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت) .

- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢م.
- نحو وعي لغوي ، د. مازن المبارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩م.
- نتائج الفكر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت٥٨١هـ، تحقيق عادل احمد عبد الموجود، علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة : محمد الطنطاوي ، دار المعارف ، القاهرة (د.ت)
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطيّ، عبد الرحمن جلال الدين، ت ٩١١هـ، تحقيق عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

ثانياً : الرسائل والأطاريح

- جهود العكبري ت٦١٦ه في توجيه العلل النحوية في كتابه اللباب في علل البناء والاعراب ، أحمد أنور محمد ، بإشراف الدكتورة هدى طاهر محمد ، رسالة ماجستير ، التربية الاساسية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٢ .
- العلل النحوية في كتاب الأصول في النحو لابن السراج ٣١٦ هـ، حسن ياسين عباس، بإشراف الدكتور محمد ضاري حمادي، رسالة ماجستير، الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- قطرب محمد بن المستنير وجهوده النحوية واللغوية، جميل محمود عران، بإشراف الدكتور طالب عبد الرحمن عبد الجبار، رسالة ماجستير، الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩١م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ،لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق، خليل بنيان الحسون، بإشراف د. السيد يعقوب بكر ود. محمود حجازي، رسالة دكتوراه، الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٦

ثالثاً: الدوريات

- مفهوم الاعراب في كتاب سيبويه دراسة في تحليل الكلام وارتباطه بالمعنى ، د. ليث قابل عبيد ، د. سلام موجد الزبيدي ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة – النجف ، العدد ٤١، ١٩٩٧.
- ملامح التّوليد في التّراث اللّغويّ ، د. إبراهيم محمّد البب، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مج٢٧، ع١، ٢٠٠٥م.
- نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، د. مصطفى عبد الحميد السيد، مجلة جامعة دمشق، مج١٨، ع٣-٤، ٢٠٠٢م.